الأبعاد السياسية للشراكة الأورومغاربية

مولاي عبد الناصر
باحث دكتوراه في العلوم السياسية.
كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3.

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الورقة إلى محاولة قراءة الأبعاد السياسية للشراكة الأورومغاربية وفق منظور كل طرف، معتمدة على تقاطعات هذه الشراكة في الاقتصاد والأمن والثقافة، وسيكون زمن دراستها بعد مؤتمر برشلونة 1995 فهو يعتبر بمثابة الأيقونة التي أظهرت معالم هذه التقاطعات، وبما أن الموضوع سيكون متوسطيا فإن الحديث سيقتصر على الدول المغاربية المشاطئة للمتوسط (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب).

ملخص باللغة الإنجليزية:

This paper aims to try read the political dimensions of the euromaghreb partnership, From the point of view to the partnership of each party, Accredited on the intersections of this partnership in the economy, security and culture, It will be studied after the time of the Barcelona conference in 1995, it is considered as an icon showed these intersections, and since the subject will be Mediterranean, the talk will be limited to Riparian Mediterranean Maghreb countries (Libya, Tunisia, Algeria, Morocco).

مقدمة:

تتقاسم الدول الأوروبية والدول المغاربية جزء كبير ومهم من ضفتي المتوسط، كما تتقاسم أيضا فترات التاريخ التي شهدت تفاعلاتها مدا وزجرا ببينهما على مدى عقود من الزمن، وتحاول الدول من كلا الضفتين اليوم أن تجد طريقا يؤسس إلى علاقات تحقق لجميع الأطراف التنمية والاستقرار، خصوصا وقد تشابكت المصالح الأوروبية مع المصالح المغاربية، فكليهما يعتبران للآخر بوابته للامتداد الخارجي، سواءا بالنسبة للدول المغاربية على أوروبا كلها أو بنسبة للدول الأوروبية على إفريقيا، لذلك كان من الضروري أن يسعيان لإيجاد طرق تساهم في زيادة الاعتماد المتبادل بينهما وتنمية المجالات التي يتشاركان فيها الاستثمار والتحديات معا، ولا يمكن لهذه الشراكة في نهاية الأمر أن تخلوا من بعد سياسي، وهو ما ستحاول الورقة الإجابة عليه بعد طرح الإشكالية التالية: **ماهي الأبعاد السياسية للشراكة الأورومغاربية وفق منظور كل طرف؟**

المحور الأول: مجالات التعاون الأورومغاربي.

قبل الحديث عن الشراكة الأورومغاربية يجب أولا أن نحدد أهم مجالات التعاون التي تبنى عليها هذه الشراكة وتتشابك فيها قيم السياسية بقيم التعاون، وستحصر في ثلاثة مجالات (مجال اقتصادي، مجال ثقافي، ومجال أمني).

- **I-1- المجال الاقتصادي:**

عرفت الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول المغاربية والدول الأوروبية مراحل متعددة وبرامج مختلفة، تتباين كما ونوعا، بحيث أطلق في كل مرحلة جيل من الاتفاقيات، في محاولة لتذليل العقبات بين اقتصاديات دول الشمال

والجنوب، ومساعدة الأخيرة على النهوض والتطور ومواكبة التنمية، ففي ستينيات القرن الماضي قدمت أوروبا للدول المغاربية مجموعة من مشاريع التعاون في اطار ما عرف آنذاك بـ"السياسة المتوسطية الأوروبية" التي طرحت كرؤية تعاونية في المتوسط[1] بين (1958-1974)، وقد اعتمدت هذه السياسة على بعدين الأول تعاون تجاري والثاني سياسي بحيث فتحت حوار مع الأطراف العربية في فترة المواجهات العربية الإسرائيلية،[2] قصد تغليب العلاقات الاقتصادية والبعد التنموي المتوسطي على الصراعات والحروب، وفي منتصف الثمانينات وسعت المجموعة الأوروبية من تعاونها مع دول المتوسط، فتبنت تدعيم الإنتاج الغذائي وتوسيع مستويات التعاون العِلمية والصناعية وكذلك ترقية التعاون الإقليمي، في ما سمي بـ"السياسة المتوسطية الشاملة"[3]، لكن الاتحاد الأوروبي أعادة النظر في سياسته المتوسطية، وهذه المرة عبر تعديل البرتوكول الرابع لبرنامج "السياسة المتوسطية المتجددة" (1992-1996)، الذي هدف إلى مراعاة التغييرات الهيكلية لاقتصاديات الدول الجنوبية، عبر تدعيم مشاريعها الاقتصادية بالاتفاقيات الثنائية، ومع نهاية الحرب الباردة بلور الاتحاد أهدافا توائم ومتغيرات الساحة السياسية الدولية ولم يعد التركيز على الجانب الاقتصادي فقط،[4] بل سعى إلى خطوة أخرى تتجاوز مسألة التعاون التقليدي بالارتقاء به إلى مستوى الشراكة، وفي "مؤتمر برشلونة 1995" طرح برنامج الشراكة الأورومتوسطية المبني على ثلاث "سلال"، الأولى: سياسية أمنية، الثانية: اقتصادية مالية، والثالثة: اجتماعية ثقافية، واعتبر الاتحاد البلدان المغاربية الشريك التجاري الأساسي، فقد وقع اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة مع تونس سنة 1995، ووقع مع المغرب سنة 1996 وبدأ في تنفيذها سنة 2000، في حين وقع اتفاقية شراكة مع الجزائر سنة 2003، كما حدد جدول زمني للمضي قدما لتحرير التجارة تدريجيا مع المنطقة المغاربية،[5]

وبقيت ليبيا خارج هذه اتفاقيات بسبب العقوبات المفروضة عليها من الأمم المتحدة في قضية "لوكاربي" إلى غاية تعليقها في سنة 1999.

وفي سنة 2004 قدم الأوربيون رؤية موسعة للتعاون في المتوسط وهي ما أطلق عليها مشروع "سياسة الجوار الأوروبي"(ENP) معتمدة على مبدأ دعم البلدان التي تخطوا خطوات إلى الأمام في الإصلاحات، حيث تقدم مساعدات مالية للدول، بما فيها دول الشمال الافريقي، بمقابل تبني الأنظمة حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وهي ما اصطلح عليه بـ"المشروطية"، لكن بعد 2011 وبداية الربيع العربي حاول الاتحاد الأوروبي أن يقدم مراجعة لهذه المشروطية بحيث يقدم مساعدات إضافية مع ربط ذلك بحسن سير عملية الدمقرطة، وفق سياسة "*مزيد من الدعم المالي مزيد من الاصلاح*"،[6] وكان آخر مشروع في 2008 قدمه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" وهو مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" في محاولة لإعادة بلورت العلاقات الأورومتوسطية.[7]

I- 2- المجال الثقافي :

لقد أولى مؤتمر برشلونة 1995 للجانب الثقافي حيز هام من النقاشات التي دارت حول التعاون في المتوسط، فقد حملت "السلة الثالثة" المسائل الاجتماعية والثقافية، حيث ركزت على الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الانسان في جنوب المتوسط،[8] ومنذ ذلك الحين قدم الاتحاد الأوروبي عدة برامج في المجال الثقافي تهدف إلى تعزيز "*الحوار بين الثقافات*" والتبال الثقافي وتشجيع التراث والمحافظة عليه، أو كما يسميه "*الاستثمار في الناس*"، وفي 2008 أوصى البيان الختامي لوزراء الثقافة في أثينا بضرورة جعل البعد الثقافي ذو أولوية في أي تعاون بين البلدان المتوسطية.[9]

كما قدم الأوربيون مجموعة من البرامج مثل برنامج "يورو ميد" الموجه للشباب في الجنوب، وبرنامج التراث الأوروبي المتوسطي، وأنشأ مؤسسة للحوار الثقافي (آنا ليند) ومقرها الإسكندرية بجمهورية مصر، بالإضافة لإشرافه على عدة برامج ثقافية وجهت إلى جنوب المتوسط،[10] وبالطبع تعتبر الدول المغاربية من ضمن الدول التي استفادت من هذه الشراكة الثقافية مع الاتحاد الأوربي.

- I - 3- المجال الأمني :

أدى الاهتمام الأمني المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية إلى ربطت المسألة الأمنية بأعلى مستويات التعاون لما تشكله المنطقة من تحديات أمنية كانت تطرح في كل فترة بوجه آخر، فبعد انتهاء الحرب الباردة سعى الطرفان إلى الإبقاء على التعاون الأمني في المتوسط كضرورة للحفاظ على الأمن والاستقرار وجعل المتوسط بحر سلام وتعاون، فالمسألة الأمنية بالنسبة للاتحاد الأوروبي مسألة حساسة، فمنذ مؤتمر "هلنسكي"1975 ومؤتمر باريس 1990 وبعدها مؤتمر برشلونة 1995، كان الاتحاد الأوروبي حريص على مسألة التعاون الأمني في المتوسط، فالأخطار التي كانت تطرح في كل مرحلة تقتضي أن يحافظ الاتحاد على المسألة الأمنية في المتوسط لأنه مجال حيوي بالنسبة له وأي اختلال أمني سيؤثر عليه، لقد اقتضت مرحلة الحرب الباردة اتفاقات وآليات لتجنيب المتوسط الصراعات، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت مشاكل أخرى وتحديات جديدة منها تنامي الحركات الأصولية، والنزاعات والداخلية، والهجرة غير الشرعية، الإرهاب،....إلخ، ما جعل الاتحاد يركز على مفهوم الأمن الجماعي والإقليمي وإبراز أهميته لكل دول المتوسط.[11]

ولتعزيز ذلك طرحت المجموعة الأوروبية في ديسمبر 1994 مقاربتها الأمنية عبر حلف الناتو (NATO)، حيث يكون الباب مفتوحا أمام الدول غير الأعضاء

في الحلف للدخول في حوارات ثنائية بهدف تعزيز الأمن في المنطقة المتوسطية،[12] فانضم لهذا الحوار تونس والمغرب، في حين إنضمت الجزائر سنة 2000 وبقيت ليبيا مقصية بزعم دعمها للإرهاب، إلى أن قررت الولايات المتحدة إعادة دمجها في مبادرة "الشراكة الشرق الأوسطية" بعد تخليها عن أسلحة الدمار الشامل، ووسع الحلف سياسة الحوار بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث كثف من مجموع اللقاءات الأمنية وتبادل المعلومات وتعزيز الحوار الأمني والسياسي تحت بند "الحوار المتوسطي" (MD).[13]

المحور الثاني: البعد السياسي للشراكة الأورومغاربية منظور أوروبي.

يرى الاتحاد الأوروبي أن البناء السليم للاقتصاديات الجنوب والدول المغاربية على وجه الخصوص يساعد كمدخل لجلب الاستقرار والأمن وأن المدخل الاقتصادي هو عملية بنائية لتثبيت الأمن في المنطقة المتوسطية، فالتعاون الذي طرحه الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995 كان هدفه الوصول بالمنطقة للأمننة بمختلف جميع جوانبها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية. الخ)، فعمد إلى تبني مقاربة الحل الاقتصادي للمشاكل الأمنية، بتوسيع الشراكة التي دعى إليها في مؤتمر برشلونة تحت بند "شركاء في المتوسط" إذ يمكن القول أن هذه الدعوة مثلت "ثورة" جديدة في أسس التعاون، بإعطائها للمشاريع بعدا يشمل جميع مجالات التعاون (اجتماعية، سياسية، أمنية،. الخ)،[14] ومن البديهي أن يسعى الاتحاد الأوروبي إلى العمل في المتوسط بغية خلق حالة من الإقليمية في ظل التنافس الدولي على النفوذ في المتوسط (أمريكا، روسيا، صين)، فهو يهدف بهذه السياسة إلى جعل المتوسط مكان

للصداقة والتعاون وهدم "الأسوار" بينه وبين البلدان المتوسطية، فالعلاقة حسبه يجب أن تبنى على الثقة مع الآخر حتى تكون الفائدة على الجميع.[15]

ويطرح الاتحاد الأوروبي رؤية غير تقليدية للأمن، بالانتقال به من المفهوم الصلب (العسكري) إلى المفهوم اللين (غير العسكري) فيعطيه أبعادا أخرى تؤسس لتعزيز التفاهم والسلام، منها تدعيم القيم المدنية واحترام حقوق الانسان والدمقرطة، فهذه القيم ليست التزامات أخلاقية وفقط وفق المقاربة الأمنية الجديدة للاتحاد، وإنما ضرورة كذلك لتعزيز السلام والوصول إلى ما يطلق عليه الاتحاد الأوروبي "*السلام الديمقراطي*"، هذا الخطاب الجديد من الاتحاد الأوروبي وُجه إلى جميع دول الجنوب المشاطئة للمتوسط، ومع ذلك يحاول الاتحاد أن يدفع في اتجاه تعزيز الديمقراطية ولكن بدون الإجبار القصري للأنظمة،[16] فالسبيل الأفضل هو تبني هذه الدول الإصلاح الداخلي وترسيخ العملية الديمقراطية بصفة طوعية وهذا سيؤدي إلى خلق بيئة مستقرة وآمنة في المتوسط.

كما سعت بعض الدول من داخل الاتحاد (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال) بحكم القرب الجغرافي مع الدول المغاربية إلى تقديم اقتراحات ومبادرات في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي، كاقتراح منتدى البحر المتوسط غير الحكومية والمبادرة الفرنسية (5+5)، وذلك لإنشاء آلية تنسيق بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية، على اعتبار أن الدول الأوروبية المعنية ستكون في الواجهة في حال تدهورت الأوضاع في الضفة الجنوبية، لذلك وجب إيجاد حوار وآلية تعاون مستديمة مع البلدان المغاربية تساعد في رفع التحديات الأمنية في المتوسط، وعلى الرغم من أن الشراكة المغاربية الأوروبية المطروحة من قبل لم تحقق المأمول منها، إلا أن الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة 1995 أعاد طرح مبادرة الشراكة ولكن هذا المرة شملت كل

المتوسط، وأولى اهتمام خاص أيضا في سياسته الجديدة للدول المغاربية بضغط من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا.[17]

لقد اعتمد الأوروبيون في "سياسة الجوار الأوروبي" على مجموعة من المفاتيح التي تساعد في التقريب بينه وبين البلدان الشريكة، فالحوار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الإصلاح المؤسساتي هي مفاتيح بناء شراكة تجلب المصلحة لكل الأطراف،[18] إن التحدي الرئيسي الذي يراه الاتحاد بطرحه سياسة الجوار الأوروبي هو "أمن القارة الأوروبية"، فالرؤية الأمنية الأوروبية لا تَفصل بين القضايا التعاونية والأمن بل تجعله مرتبطا ببعضه البعض، فهو يسعى للمزواجة بين "سلة" أمنية تحقق له الأمن من جهة و"سلة" تشاركية تحقق للأطراف الأخرى كذلك التنمية، وهذا لن يتم إلا إذا تعاون جيران الاتحاد الأوروبي للمحافظة على الأمن ومكافحة الجريمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية،[19]وهذه الرؤية هي جوهر سياسة الاتحاد الخارجية في المتوسط وخارج المتوسط أيضا، فعلى الرغم من عدم وجود دولة في المتوسط تهدد المصالح الأوروبية، إلا ان انتشار الفوضى والحكم غير الديمقراطي يراه الاتحاد الأوروبي أحد الأسباب التي قد تتحمل أوروبا عبئها في حال انهارت النظم على الضفة الأخرى*، لهذا اعتبر سياسة الجوار الأوروبية هي فرصة تستفيد من خلالها دول جنوب من المساعدة الأوروبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي معا، شرط أن تلتزم أنظمتها بالإصلاحات المطلوبة منها.[20]

وللوصول إلى التكامل والتعاون يحاول الاتحاد الأوروبي إيجاد سوق مشتركة بين دول الشمال والجنوب في المتوسط فهي حسب وزير الخارجية والتعاون الاسباني السابق "أنخيل موراتينوس" ستقود في النهاية الى *"الازدهار المشترك"* بين الأطراف، بحيث يتم تدريجيا التخلص من الضرائب الجمركية

بإنشاء منطقة حرة للتجارة (FTA) مع توسيع دائرة التعاون إلى تبني برامج مشتركة، كـ"*سياسة زراعية أورومتوسطية مشتركة*"، وهو يرى أيضا أن وجود منطقة التجارة الحرة المتوسطية يساهم في تفعيل دور اتحاد المغرب العربي بحيث يمكن أن يراهن عليه الاتحاد الأوروبي كأداة تحريك ودفع لاقتصاديات الشمال والجنوب معا، كما يرى كذلك أن التعاون الأورومتوسطي هو باب لحل أزمات لاتزال مستدامة ومستعصية كأزمة الصحراء الغربية،[21] فتنشيط دور اتحاد المغرب العربي سيساعد في تنمية الفرص لخلق تجارة بينية قوية ويفتح المجال أمام الاستثمارات الأوروبية، فالعقبة التي تواجه المشاريع الاستثمارية الأوروبية هو ضعف التبادلات البينية المغاربية التي لا تتعدى 3%، وهذا الانغلاق المغاربي هو حجر عثر أمام ما يسميه الاتحاد بـ"التكامل الأفقي بين بلدان الجنوب"، الذي يؤثر بشكل سلبي على حركة الاستثمار الأوروبية في المنطقة المغاربية.[22]

لقد اعتبر الاتحاد أن التعاون الثقافي هو الوجه الحضاري لأي شكل من شكل العلاقات بين دول الشمال والجنوب، فبرغم من الاختلافات الثقافية بين الطرفين فإن هذا الاختلاف يجب أن يشكل عامل تقارب بين الشعوب، لذلك زامن الاتحاد الأوروبي التعاون الثقافي المتوسطي مع الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية، ودعى إلى ضرورة فتح باب الحوار الثقافي بين تباينات الدول المشاطئة للمتوسط، كما رأى أن الحوار لا يجب أن يبقى محصورا في الجانب الرسمي فقط، بل يتعداه إلى إشراك المؤسسات غير الحكومية والنخب في هذا المجال، مع طرح منظور جديد يتجاوز الصراعات التاريخية التي ارتبطت أغلبها بالدين،[23] وجعل القيم الإنسانية هي نقطة الارتكاز في هذا التباين وهي نفسها نقطة الانطلاق لأي تقارب ثقافي يجمع بين شعوب

المتوسط، وفي مقدمتها بطيعة الحال الدول المغاربية، والتي تعتبر بوابة هذا الحوار وجغرافيته السياسية.

فالدور الذي يريد الاتحاد الأوروبي للثقافة أن تلعبه في المتوسط هو تجاوز العوائق النفسية التي تراكمت عبر قرون بين جنوبه وشماله، وفتح نافذة أخرى تردم الخلافات العميقة والانقسامات الحادة في هذا الفضاء، ويدرك الأوربيون جيدا أهمية الحوار الذي يساهم في تذليل الخلافات مع الجهة الجنوبية، وفي خطاب لرئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي Romano Prodi" سنة 2002، أوضح أن الوعي الثقافي سيحقق مزيد من الاعتراف بالآخر، وللوصول حسبه إلى تكامل في خطوة أبعد من الشراكة فإن المسألة هنا هي مسألة ثقافية بالدرجة الأولى، أكثر منها توقيع على اتفاقيات، فالثقافة هي نقطة الانعطاف لأي تعاون في المتوسط.[24]

إن أحد أهداف سياسية الجوار الأوروبية هي تشجيع التبادل الثقافي وتقارب الشعوب في المنطقة، لكن هذا التبادل لا يجب أن يقتصر على مواضيع لا تمس جوانب أخرى، سياسية، أمنية، بل يجب أن تكون المحركة لهذه الجوانب، فارتباط الثقافة بالسياسية سيساعد على الدمقرطة في الجنوب وسيؤدي إلى الاحترام المتبادل بين الثقافات، كما سيساعد أيضا على تقوية المجتمع المدني والمشاركة السياسية وجعل المواطن الجنوبي الشريك الأساسي في تحقيق الديمقراطية وبالتالي سيؤثر ذلك حتما على النظام السياسي،[25] أما من ناحية ارتباط الثقافة بالجانب الأمني فيسياهم في تعزيز الأمن ومكافحة الهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب، وبما أن التهديد الذي يراه الأوروبيون مصدره "الإسلام المتطرف" خصوصا بعد 11 سبتمبر 2001 فإن الدول المغاربية معنية أكثر من غيرها أولا للقرب الجغرافي بأوروبا وثانيا لوجود ثقافة عدائية بحكم الإرث الاستعماري، فهي معنية بضرورة بلورة

ثقافة تعاونية و"تسامحية"، من خلال القبول بالثقافة الغربية كأحد مداخل الشراكة مع الأوربيون، ويرى الاتحاد الأوروبي أن القيم الأوروبية هي من يجب أن يتناها غير الأوروبيون في المتوسط، [26] فهي كفيلة بأن توجد منطقة متوسطية آمنة في حال تبنتها جميع الدول المشاطئة له.

المحور الثالث: البعد السياسي للشراكة الأورومغاربية منظور مغاربي.

لا يمكن الحديث على الدول المغاربية ككتلة واحدة تقودها مؤسسة واحدة خارجية، فالاتحاد المغاربي لا زال معطلا ويراوح مكانه منذ تأسيسه 1989، وعليه سيتم الحديث عن الدول المغاربية بسياساتها الخارجية المتفرقة مع الاتحاد الأوروبي وفق منظور كل دولة على حدة.

III- 1- الجزائر، ليبيا:

على الرغم من أن الجزائر تعتبر من المصدرين المهمين للطاقة في المتوسط نحو أوروبا إلا أنها لم تستطع أن تتجاوز الخلل المتراكم في اقتصادها وتنطلق به بدفع ذاتي نحو التطور ومواكبة العصرنة، فقد مرت في مرحلة الثمانينات والتسعينيات بحالة من الانكماش السياسي والاقتصادي ما جعلها تقدم رجلا وتؤخر رجلا أخرى لطرح منظورها المتوسطي، وبقيت طوال فترة التسعينيات وهي ما تعرف بـ"العشرية السوداء"، معزولة عن الساحة الدولية بسبب الأوضاع الداخلية، وفي الفترة التي تلت وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بعد انتخابات 1999، توجهت السياسية الجزائرية إلى الانفتاح وإتباع نهج أكثر ليبرالية وبراغماتية، حيث طرح الرئيس بوتفليقة رؤيته لإعادة صياغة علاقات الجزائر بمحيطها الدولي والأوروبي، فوعد بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) بحلول 2003، وإحداث إصلاح في منظومة الاقتصاد الجزائري، وكذلك الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من

أجل تدعيم الشراكة بينهما، لكن سيتبين فيما بعد أن هناك عوائق كثيرة لم تستطع الجزائر تجاوزها للانضمام الكلي للمنظمة التجارة العالمية،[27] لذلك وصفت في مفاوضاتها مع الأوروبيين بالشريك الصعب، وفي بعض الأحيان الشريك "*المحرج*"، فهي لم تسعى للتطبيق الفوري لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فقد وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد سنة 2002، ولم يتم البدء في العمل بها إلا في سنة 2005، والجزائر ترى أنه من الضروري اتباع نموذج بطيء للانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، فالاستدارة المباشرة نحوه سيؤثر على هياكلها الاقتصادية ويضر باقتصادها الوطني.[28]

لقد كان الموقف الجزائري في بداية الأمر ثابتا حول رفض سياسة الجوار الأوروبية، فالبرغم من أن الجزائر كانت متحمسة لمشروع برشلونة سنة 1995، إلا أنها رأت أن سياسة الجوار متمركزة على الذات ولا تخدم إلا الأوربيين وهي لا تهدف للمساعدة على تجاوز الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة بل لتكرس مصلحة الأوروبيين فقط، لقد رأت الجزائر أن هذه السياسة تتجاهل حجمها وتطلعاتها السياسية، خصوصا بعد 11 سبتمبر 2001، حيث بدا أن الجزائر خرجت منتصرة في حربها على الإرهاب وأن هناك ضرورة أوروبية للتعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب الذي كان يضرب بعض عواصمها في تلك الفترة، ويبدو أن تجربة عشر سنوات في مكافحة الإرهاب أصبحت "*رأسمال سياسي*" رفع من أسهم الجزائر في الساحة الدولية، ما جعل الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في سياسته مع الجزائر بالرغم من ملاحظاته على سير العملية الديمقراطية، كما استخدمت الجزائر أيضا ملف الطاقة كرأسمال تجاري يعيد ترتيب علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ويخدم منظورها السياسي في المتوسط بشكل عام،[29] وفي المنطقة المغاربية بشكل خاص خصوصا حينما يتعلق الأمر بقضية الصحراء الغربية.

وبالنسبة لليبيا فالأمر يبدوا مشابها للجزائر ومختلفا في نواحي كثيرة، فليبيا كذلك تعتبر من الموردين المهمين للطاقة لأوروبا، لكنها كانت خارج الشراكة والمبادرات الأوروبية في المتوسط بل إنها استثنيت من مؤتمر برشلونة 1995، فقد كانت تحت طائلة من العقوبات الدولية بسبب قضية "لوكاربي"، وتهم أخرى تتعلق بزعم دعم الإرهاب، وعلى الرغم من أن صادرات النفط الليبية لم تتوقف نحو أوروبا، إلا أنها بقيت دولة "*منبوذة*" من قبل الأوروبيين في أي شراكة متوسطية، واستطاعت ليبيا أن تتجاوز مشاكلها في المتوسط، فكانت البداية سنة 1999 حينما جمدت العقوبات عليها، وبعد 2004، تخلت عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، كما وافقت على تعويض الضحايا في قضية لوكربي وضحيا الطائرة المدنية الفرنسية التي أسقطت فوق النجير، فتم بذلك رفع العقوبات عنها تماما، وبمجرد بداية عودة الدفء للعلاقات الأوروبية الليبية طمحت الأخيرة في بناء علاقات شراكة مع الاتحاد الأوربي ليحاول الاتحاد إعادتها من بوابة برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)،[30] لكن الليبيين لم يتحمسوا لمشاريع الإصلاحات الاقتصادية وحتى السياسية، ورفضوا الدخول في برنامج الشراكة الأوروبي أو سياسة الجوار الأوروبية لوجود إسرائيل في كل هذه المبادرات، لذلك اضطر الاتحاد الأوروبي القبول بعضوية غير كاملة لليبيا كشريك،[31] وقد وصف القذافي في وقت سابق مسار برشلونة بأنه "*غزو سلمي جديد*" للدول العربية، ويبدوا أن الليبيين في تلك الفترة كانوا يفضلون الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأوروبية، ولا يميلون للاتفاقيات الجماعية،[32] وقد أثمرت الرؤية الليبية في الدخول في معاهدات مع البلدان الأوروبية كل على حدة حينما ضغطت إيطاليا على الاتحاد الأوروبي لتسليم ليبيا معدات وأسلحة لمراقبة الحدود وتم رفع حضر بيع الأسلحة عنها

سنة 2004، فقد كانت ليبيا وإيطاليا قد وقعتا عدة اتفاقيات في مجال الاستثمار ومكافحة الإرهاب والجريمة والمنظمة والهجرة السرية.[33]

أراد نظام القذافي من الأوروبيين توفير الدعم المالي لمراقبة الحدود الليبية للقيام بالحد من الهجرة غير الشرعية، ودخل معهم في عدة مفاوضات من أجل ترتيب العمل على إيجاد آلية أوروبية ليبية لمنع تدفق الهجرة غير الشرعية، ورفض الليبيون أيضا توقيع اتفاقيات التعاون في هذا المجال في إطار الشراكة لتحفظهم على وجود إسرائيل، ما اضطر الاتحاد الأوروبي مجددا تعديل مصطلح الشراكة، وفي 2008 أطلق حوار ليبي أوروبي للبحث في المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والتفاوض في المجالات التي تهم الليبيون والأوربيون على حد سواء،[34] لقد أدرك الليبيون حاجة الأوروبيين لهم لكبح الهجرة والتعاون الأمني معهم فحاولوا أن يجعلوا هذه المسألة ممرا لتجاوز شروط الاتحاد الأوروبي حول مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان، وأن يدخلوا في شراكة مع الأوروبيون دون تقديم تنازلات.

لكن بعد الثورة الليبية لم يعد هناك نظام ليبي موحد قادر على بلورة سياسة خارجية مستقلة، وليبيا الآن تعيش مشاكل داخلية خطيرة قد تعصف بها كدولة موحدة على ضفاف المتوسط.

III -2 - تونس، المغرب :

وقعت تونس اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي طرحه في 1995 في النفس السنة، وكان الهدف منه تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، لكن ما يميز العلاقات الأوربية التونسية أن الأخيرة كانت لها علاقات تجارية متميزة منذ سنة 1976،[35] يمكن وصفها أنها كانت علاقات جيدة بالمقارنة مع الجزائر وليبيا، فالتعاون التونسي مع الاتحاد الأوروبي في الجانب الاقتصادي بلغ مستوى كبير من التنسيق، لكن من غير أن يسمح

التونسيون للأوروبيين بفرض شروط الدمقرطة أو حقوق الانسان أو العمل على تحسين أداء النظام السياسي وفتح باب الحريات وإشراك المجتمع المدني، بل كان هناك فاصل سميك بين الاتفاقيات الاقتصادية والاتفاقيات السياسية، حتى أن الحوار التونسي الأوروبي حول حقوق الانسان قلما طُرح في حكم الرئيس "زين العابدين بن علي"، ورفض النظام التونسي في فترة (2000-2006) المساعدات التي رأى فيها مساس أو محاولة فرض تغيير معين في نظامه السياسي، لقد استطاع التونسيون أن يتعاملوا مع الأوروبيون بالمنطق الاقتصادي أكثر من غيره، وأن يفصلوا بين "السلال" في مشروع الشراكة الأوروبي دون أن يتعاملوا معها دفعة واحدة، وحتى التنازلات التي قدمها النظام التونسي في تلك الفترة بالنسبة لحقوق الانسان كانت تنازلات محتشمة ولا تؤثر عليه في شيء.[36]

وعلى مستوى الأمني قدم الرئيس "بن علي" نفسه للغرب على أنه حائط صد ضد صعود التيار الإسلامي في المنطقة، كما دعم عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وسعى عبر الجهاز الأمني لصد عمليات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فتمتعت تونس بعلاقات اقتصادية متميزة مع الاتحاد الأوروبي لدرجة أن الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" كان يطلق عليها "*المعجزة التونسية*" كما تجاوزت الدول الأوروبية المسألة الديمقراطية،[37] ودخلت تونس في مرحلة من الأمان من "النقد" الأوروبي حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات عموما.

بعد الثورة التونسية حافظت تونس على رؤيتها التعاونية مع الدول الاتحاد الأوروبي، واستقبلت تونس بعد الثورة العديد من المنظمات الأوربية والرؤساء الأوربيون وكلهم أكدوا دعم التجربة التونسية اقتصاديا وسياسيا وهذه المرة لم تعد الرؤية التونسية رؤية نظام وفقط بل رادفته رؤية مدنية

تتحرك موازية للعمل الدبلوماسي الرسمي، مما يعطيه دفعة سياسية قوية، خصوصا وأن تونس نجحت في المحافظة على استقرارها الداخلي بعد الموجة الثورية كما كانت لها رد فعل حاسم في التصدي للإرهاب، ونجحت إلى حد كبير في إعادة التوازن لعلاقاتها الأورومتوسطية.[38]

وبالنسبة للمغرب فقد وصفت علاقاته مع الأوروبيون دوما بالجيدة، فكان من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقيات الشراكة (ENP) سنة 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 1مارس 2000، ثم ازدادت تطورا لما طرح الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار (EMP)، لقد عمل المغرب على الاستفادة من كل البرامج بما يخدم مصالحه، بل حاول أن يكون أقرب الدول المغاربية للاتحاد الأوروبي، واستطاع المغرب أن يوقع عدة اتفاقيات مع الأوربيين في مختلف المجالات سواءا على مستوى الاقتصادي أو على مستوى اتفاقيات تخص قطاع العدالة وحقوق الانسان والهجرة، ومع ذلك رفض المغرب أي ضغوط أوروبية وحاول عبر اتفاق "أغادير" 2004 توقيع اتفاقية للتبادل الحر مع الدول العربية (مصر، تونس، الأردن)، لتجاوز هذه الضغوط الغربية.[39]

وينسق المغرب بشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي في المسألة الأمنية كما شارك في عمليات يقودها الاتحاد الأوروبي كعملية ألتيا "ALTHEA" في البوسنة، وعملية غاليلبو، وهو يحتل مركز متقدم في الأجندة الأمنية لدى الأوربيون، وعلى الرغم من هذا التنسيق المكثف في السياسات الأوروبية السابقة (الشراكة، الجوار)، إلا أن السفير المغربي "فتح الله سلجامي" في باريس، حينما طرحت فكرة "الاتحاد من أجل المتوسط" صرح أنه إذا كان هذا الاتحاد هدفه فقط مكافحة الهجرة ومحاربة الإرهاب، فإن هذه الأجندة لا يمكن أن تسوق في المغرب،[40] ويرى أنه لتجاوز التحديات في المنطقة المتوسطية يجب التركيز على البعد التنموي في المتوسط،[41] وعن سياسة

الجوار الأوروبي صرح وزير الخارجية المغربي "صلاح الدين مزوار" أثناء زيارة الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية "فديريكا موغريني" للمغرب، أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر في جدولته إعادة النظر في "سياسة الجوار الأوربية"، ومع أن هناك خلاف في وجهات النظر بين المغرب ودول الاتحاد الأوروبي إلا أن ذلك لم يثني المغاربة من التعاون والتنسيق مع الأوروبيين في المتوسط، فوجهة النظر المغربية في التعامل مع الأوروبيون هي إبعاد الملفات الخلافية التي تشكل عائق لأي اتفاق والمضي قدما نحو التعاون في الملفات المتفق عليها، وطبعا يأتي ملف الصحراء الغربية كأحد أهم المسائل الخلافية بينه وبين دول الاتحاد ولكن المغاربة يفضلون دوما تجاوزه والمضي رأسا للمسائل التي يتفقان حولها.[42]

وفي موقفه من المسائل التي يطرحها الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية وحقوق الانسان، كان الملك السابق "الحسن الثاني"، قدم عدة إصلاحات في ما يخص الحريات السياسية (1992-96)، وقاد بعده الملك الحالي "محمد السادس" أيضا جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والدستورية،[43] ويلاحظ أن هناك تباين بين موقف الاتحاد الأوروبي والموقف المغربي حول مسألة التحول الديمقراطي، فالمغرب عموما لا يقبل المشروطية الغربية التي يحاول الاتحاد الأوروبي فرضها للتوجه نحو الإصلاح السياسي الشامل، ويرى أن الإصلاحات يجب أن تتم كخيار يقوم به هو وبخطوات متأنية ومحسوبة، لذلك يسعى الاتحاد إلى دفعه للإصلاحات السياسية بهدوء وبدون تصادم،[44] وقد أبدى المغرب مرونة كبيرة في التعامل مع موجة الربيع العربي فحافظ على مؤسساته من خلال الإصلاحات التي قدمتها المؤسسة الملكية في ظرف يوصف بالعصيب.[45]

المحور الرابع: تقييم التعاون السياسي الأورومغاربي.

الشراكة الأورومغاربية في جانبها الاقتصادي وعبر ما طرحته المجموعة الأوروبية من "سلال" في مؤتمر برشلونة 1995 بالمتوسط، تبدوا كفكرة جذابة تسعى للانتقال من حالة متباينة اقتصاديا إلى حالة متماثلة ومتعاونة ومتكافئة، إلا أن الأمر لا يتم بهذه البساطة والسهولة، فالاقتصاد الأوروبي في المتوسط قوي ومتماسك وتقوده مؤسسة منسجمة مع مصالح الدول التي تمثلها، يقابلها أنظمة اقتصادية مغاربية هشة غير ممأسسة وغير قادرة على المنافسة، كما يتم التعاون معها بانتقائية في مسائل التصدير والاستيراد، فالمنتجات الزراعية مثلا لا يسمح الاتحاد الأوروبي بدخولها وطرحها في سوقه، كما يقوم باحتكار التكنولوجيا التي تساهم بزيادة التنويع في الاقتصاد المغاربي وجعله أكثر تنافسية وأكثر فاعلية، فالعلاقة الاقتصادية بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي هي علاقة بين مركز محتكر ومتطور وأطراف نامية لا زالت تعاني من اقتصاد يراوح مكانه.[46]

وعندما طرح الاتحاد الأوروبي برنامج "السياسة الأوروبية للجوار" 2004 كرؤية جديدة في المتوسط والتعاون، فإنها جاءت استجابة للتحولات التي تشهدها أوروبا وليس لاحتياجات الجنوب،[47] وهذه السياسة هي في الواقع خطاب جديد ولكن بوصفة قديمة على حد تعبير "بشارة خضر"، فالنتائج المرجوة عموما من هذه الشراكات تبدو ضبابية وغير واضحة المعالم، ويرى "بشارة خضر" أن الاتحاد الأوروبي يتعامل بمنطق "القاطرة"، فهو الذي يضع الخطط والأهداف ويتحكم في السرعة أيضا والأداء، وباقي الأعضاء في هذه السياسية لا يعدوا أن يكون لهم نقاش ثانوي ولاحق لما خَطط له سلفا،[48] فهو يسعى لخلق تعاون إقليمي، لكنها إقليمية بقيادته وعبر بوابته يتحكم في مداخلها ومخارجها، إقليمية تعزز مكانته الدولية، لذلك يربط مساعداته

المالية بشروط الاندماج الاقتصادي للترويج لسياساته ورؤيته للتعاون بشكل عام،[49] ويرى "توفيق المديني" أن هذه السياسة ستزيد من مساحة الفقر والهوة الاقتصادية لعدم تكافؤ الطرفين، وأن الدول العربية قبلت هذا النوع من الشراكة لأسباب أمنية أكثر منها اقتصادية.[50]

وفي مسألة التعاون الثقافي فقد جاء في الجزء الثاني في وثيقة المجلس الأوروبي الموسومة "الاستراتيجية المشتركة للمجلس الأوروبي" الصادرة في 19 جوان 2000، في البند السابع "*أن الاتحاد الأوروبي يهدف بسياسته نحو المتوسط ..تعزيز القيم الأساسية التي يتبناها الاتحاد...*"، هذه الرؤية الأوربية المتمركزة على الذات تجعل من الدول المتوسطية تتعامل معها بكثير من الشك والحذر في نفس الوقت، فالهيمنة الثقافية تعني اضمحلال الآخر ومزيد من التبعية وتفريغ برامج لا تنسجم وخصوصيات كل منطقة، وأوروبا بهذا الشكل توظف التعاون الثقافي ليخدم سياساتها في المنطقة[51] مستغلة أيضا التفوق الاقتصادي في فرض سطوة ثقافية على المنطقة المتوسطية والمنطقة المغاربية بوجه خاص، وسبق وأن أشير أن الجزائر رفضت هذه الهيمنة في سياسة الجوار الأوروبية، إن الحوار الثقافي الذي يطرحه الاتحاد الأوروبي في المتوسط يعاني من غموض، فالاتحاد يريد أن يجعل المتوسط بهوية مشتركة واحدة ولكنه في نفس الوقت يريد أن يجعل حدودا له مع البلدان الأخرى، بحيث تكون أوروبا هي صاحبة الهيمنة في المتوسط جيوبلتيكيا وثقافيا، خصوصا وأن الأوروبيون يتعاملون كمؤسسة واحدة مع دول متفرقة في الضفة الجنوبية.[52]

ومع أن "*الهوية المتوسطية*" هو "*اختراع أوروبي*" لجعل المتوسط تحت عنوان ثقافي واحد إلا أن هذا الاختراع الهوياتي،[53] يعاني من خلل في تطبيقه ومشاكل تتعلق بالبيئة التي يطرح فيها والكيفية التي يراد له أن يأخذها، إن

من بين أهم العوائق التي تعترض مثل هذه المشاريع الناعمة هي مشكل "الزمن" فتغيير الأفكار يحتاج لزمن طويل ونتائجه تأتي بعد استمرارية وجهد وليس ببرامج تطرح وتختفي في كل مرة، فالتعاون الاقتصادي أو الأمني قد لا يحتاج إلا لتوقيع على اتفاقيات ويتم العمل به مباشرة، لكن التعاون الثقافي هو وجه آخر من التعاون فهو مرتبط بإشراك الأفراد والمؤسسات كلها مع إعطاء لها مساحة كافية من الزمن لإنتاج ثقافة منسجمة في كل المتوسط.[54]

بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن الأمن هو المسألة الأولى لأي تعاون مع جيرانه في المتوسط والدول المغاربية على وجه الخصوص معنية بهذه المسألة، فهو يريد منها أن تكون حائط الصد لأي عبور للضفة الغربية، فالأوروبيون يرون أن الخطر يأتيهم من الهجرة التي تأتيهم من دول الجنوب بحيث تزيد في دولهم مسألة العداء للأجانب وتعطي فرصة للأحزاب اليمينية للظهور على الساحة، كما يخشى من تدهور الأمن في المنطقة المغاربية ما سيؤثر على إمدادات الطاقة نحوه،[55] فالاتحاد الأوروبي يحاول أن يحصر المشاكل الأمنية في الجهة الجنوبية فقط لذلك وضع قوانين صارمة للحد من الهجرة إليه ويربط التهديدات كلها بالمنطقة الجنوبية، ويطالب بالإصلاح السياسي الذي يحقق العدالة للمجتمع والأفراد فغياب العدالة الاجتماعية يؤدي حسبه إلى انتشار ظاهرة التطرف، كما يريد تفعيل تدابير وقائية من خلال الإنذار المبكر لأي خطر أمني[56] "محتمل" عليه، في حين ستكون الدول المغاربية هي المسرح الأول لأي تفعيل لمثل هذه السياسات والانذارات، وهو ما تم فعلا بالتدخل في ليبيا، الذي لم يجلب سوى المزيد من الإرهاب والضغط الأمني على الدول المجاورة، ولم يجلب كذلك الديمقراطية ولا الحياة السياسية الموعودة، والثابت الوحيد لحد الساعة هو تدفق مزيد من السلاح غير شرعي وتنامي المجموعات المتطرفة في المنطقة المغاربية.

تبدوا السياسة الأمنية الأوروبية متناقضة فمن جهة تخلق تصورا بسياساتها الموجهة نحو المتوسط أن جيرانها هم مصدر التهديد على أمنها، ومن جهة أخرى تريد من هذه الدول ان تكون الواجهة الأولى لسياساتها الأمنية بحيث تشكل عازل لأي تهديد لها، ومع ان الأوروبيون يشخصون بدقة المسائل في الجنوب التي تؤدي إلى انعدام الاستقرار، وزيادة الهجرة، وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب،[57] إلا أن تعاونهم مع الدول الجارة لا يبتعد عن تحقيق المصالح الأوروبية وفقط. والدول المغاربية لم تقدم مقاربة أمنية في إطار الاتحاد المغاربي بل تعمل كلها على حدة، وتنسق قضاياها الأمنية مع الاتحاد الأوربي منفردة، وحتى حينما يتم الحديث عن الأمن داخل المغرب العربي تغلب عليه الاتفاقيات الثنائية بين أعضائه وليس سياسة موحدة بين جميع الأطراف.

- الخاتمة:

كل المبادرات التي طرحت في المتوسط وأخذت زخما كبيرا من النقاشات وتفعيل الآليات لتطبيقها هي مبادرات أوروبية بامتياز، ومن غير المعقول أن يقدم الاتحاد الأوروبي مشاريع لا تخدم مصلحته بالدرجة الأولى أو لا تتمشى والرؤية التي يريد لها أن تكون في المتوسط، لذلك عمد إلى تقديم مشاريع يتقاطع فيها الاقتصاد بالأمن والثقافة والسياسة معتمدا على قوة مؤسساته وتماسكها الخارجي، لهذا نجده يطرح في كل فترة من الزمن مشاريع جديدة توائم وتطورات الساحة الدولية وتراعي ظروفه الداخلية والخارجية، وفي الواقع أن سياسته الخارجية لا تعرف الجمود ولا التسرع بل هي تحدد أهدافها بدقة وتحاول أن تنجزها مرحلة بعد مرحلة.

أما الدول المغاربية فتفتقر لعامل المأسسة والتكتل الإقليمي ولا يمكن لأي دولة مغاربية أن تقدم رؤية منفردة في متوسط دون أن يكون لها غطاء

من الاتحاد المغاربي فهذه الرؤية المعزولة لن يكون لها تأثير، تحتاج الدول المغاربية (وهي تستطيع) أن تمأسس نفسها من جديد عبر اتحاد فعال وأن تكون لها نظرة استشرافية للمنطقة وأن تفرض رؤيتها الاقتصادية والثقافية والأمنية بأبعادها السياسية وأن لا تبق لاحقة فقط لمشاريع الاتحاد الأوروبي، تحتاج الدول المغاربية أن تستثمر في الاقتصاد فتقفز به من مربع التخلف والتبعية إلى مربع التطور والمنافسة، وتحتاج أن تستثمر في الأمن فتعززه بكل أشكاله، وتحتاج للاستثمار في الثقافة فتقوي هويتها وتتجاوز تحدياتها العلنية والخفية، هذا المثلث الاستثماري في حال مثلته مؤسسة مغاربية منسجمة كفيل أن يصنع رؤية حضارية سياسية مشرقة في المتوسط.

وإذا كان الأوربيون والمغاربية يريدون أن يصلوا إلى شراكة حقيقية تنتهي برؤية موحدة للمتوسط، فيجب أن تبنى هذه الرؤية على التكافؤ والتعاون الفعال يحقق للأوربيين مزيد من التقدم والازدهار، ويحقق للمغاربية مزيد من التطور والتنمية، وأن يكون البعد السياسي في الشراكة نتاج لخصوصية كل طرف وليس املاءات، فإذا اختلف الأوربيون والمغاربة في مصالحهم وأولوياتهم فهذا ليس معناه أن لا يتفقوا في رسم سياسة متوسطية موحدة.

التهميش:

1- Aghrout Ahmed. "The Euro–Maghreb Economic Partnership: Trade and Investment Issues." Journal of Contemporary European Studies 17, no. 3 (December 1, 2009), p354.

2- توفيق المديني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، (بيروت: دارلبنان للطابعة والنشر، 2004)، ص 131.

3- المرجع نفسه، ص 123.

4- Joffé George. "Europe and North Africa." Cambridge Review of International Affairs 10.2 (1997), Pp87-89

5- Hunt Diana. "Implications of the free trade agreements between the EU and the Maghrib economies for employment in the latter, given current trends in North African exports: Cline's fallacy of composition revisited." Journal of North African Studies 10, no. 2 (2005), P 202

6- روزا بلفور، "نماذج جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط: إعادة النظر في المشروطية؟"، في **الكتاب السنوي .IMED للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012**، تحرير. لورا سوكات وهيجو قاليجو، (عمان: دار الفضاءات للنشر والتوزيع: 2012)، ص 65-68.

7- Cardwell Paul James. "EuroMed, European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean: Overlapping Policy Frames in the EU's Governance of the Mediterranean." JCMS: Journal of Common Market Studies 49, no. 2 (2011), p228.

8- Joffé George, op.cit, p 95.

9- Voir aussi :« EU Neighbourhood Info Centre ». Consulté le 12 octobre 2016.
http://www.euneighbours.eu/main.php?id=458&id_type=3&lang_id=470.

10- Schäfer Isabel. "The Cultural Dimension of the Euro Mediterranean Partnership: A Critical Review of the First Decade of Intercultural Cooperation." History and Anthropology 18, no. 3 (2007), p343

11- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005)، ص 272-279.

12- نيكولا دي سانتيس، "الاتصال والتعاون بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي"، في **الكتاب السنوي .IMED للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2010**، تحرير. كاميل فيلو وآخرون، (عمان: دار الفضاءات للنشر والتوزيع: 2010)، ص148

13- Benantar, Abdennour. "NATO, Maghreb and Europe." Mediterranean politics 11, no. 2 (2006), Pp171-173

14- Federica Bicchi, "From Security to Economy and Back: Euro-Mediterranean Relations in Perspective." In Draft presented at the symposium organized by the Institute for European Studies of Berkeley University, Lisbon, June. 2002, pp2-5.

15- Zaiotti Ruben," Of Friends and Fences: Europe's Neighbourhood Policy and the 'Gated Community Syndrome' ", Journal of European Integration 29, no 2 (1 mai 2007, pp144-147.

16- Youngs Richard. "European Approaches to Security in the Mediterranean." Middle East Journal 57, no. 3 (2003), Pp. 416-421.

17- Tayfur Fatih. "Security and Cooperation in the Mediterranean." Journal of International Affairs 5 (2000), pp 2-3

18- Loc. Cit.

19- Ibid. pp148-149

* وهو ما حدث في الأزمة السورية حيث اتجه الفارون من الحرب إلى اوروبا.

20- Aliboni Roberto. "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy." European Foreign Affairs Review 10, no. 1 (March 1, 2005),Pp1-2

21- ميغل أنخيل موراتينوس، "البحر الأبيض المتوسط: الماضي والحاضر والمستقبل"، في **الكتاب السنوي .IMED للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012**، تحرير. لورا سوكات وهيجو قاليجو، (عمان: دار الفضاءات للنشر والتوزيع: 2012)، ص37.

22- Martín Iván. "The Euro-Mediterranean partnership and inward FDI in Maghreb countries." European University Institute, Robert Schuman Center for advanced studies, Florence (2000), Pp24-25.

23- **للمزيد أنظر إلى:** نادية مصطفى، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: "نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط"، 20-2004/11/22، ص 9-11.

24- Prodi Romano. "Europe and the Mediterranean: Time for action." speech by Romano Prodi, President of the European Commission at the Belgian Université Catholique de Louvainla-Neuve 26 (2002).

25- Pace Michelle. "Conclusion: Cultural Democracy in Euro-Mediterranean Relations?." Mediterranean Politics 10, no. 3 (2005), P431-432

26- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص13.

27- Darbouche Hakim. "EU–Algeria Trade and Energy Interests in the Framework of the EMP: The Politics of 'Specificity'in an Interdependent Relationship." Journal of Contemporary European Studies 17, no. 3 (2009), pp378-379

28- Federica Bicchi, "The impact of the ENP on EU-North Africa relations: the good, the bad and the ugly." In The European Neighbourhood Policy in Perspective, Palgrave Macmillan UK, 2010, pp217.

29- Darbouche Hakim. "Decoding Algeria's ENP policy: differentiation by other means?." Mediterranean Politics 13, no. 3 (2008), pp377-380

30- Joffé George. "Libya and the European Union: shared interests?." The Journal of North African Studies 16, no. 2 (2011),Pp236-237.

31- Ibid. pp, 241-242.

32- **للمزيد أنظر:** "ليبيا والاتحاد الأوروبي: إلى أين يمكن أن تصل العلاقات؟" Carnegie Endowment for International Peace. Accessed November 25, 2016. http://carnegieendowment.org/sada/?fa=20683&lang=ar.

33- Hamood, Sara. "EU–Libya Cooperation on Migration: A Raw Deal for Refugees and Migrants?." Journal of Refugee Studies 21, no. 1 (2008), pp23-32

34- Ibid. pp, 242-243.

35- Luca Papi and Alberto Zazzaro, "How Does the EU Agenda Influence Economies Outside the EU? The Case of Tunisia," The Case of Tunisia (November 2000). Centro Studi Luca D'Agliano Development Studies WP, no. 148 (2000), p 3.

36- Federica Bicchi, op.cit. pp, 215-216.

37- Roberto Aliboni, "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy," European Foreign Affairs Review 10, no. 1 (March 1, 2005), p185.

38- "للمزيد أنظر: دبلوماسية الرؤوس الثلاثة: تناقضات السياسة الخارجية التونسية بعد الثورة - مجلة السياسة الدولية ,Accessed November 28 ." 2016. http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3162.aspx.

39- Federica Bicchi, , op.cit. pp, 209–208.

40- يوسف خليل السبعاوي، **الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية الأوربية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 52.

41- **للمزيد أنظر إلى:** "وزراء خارجية مبادرة حوار 5+5 يناقشون التحديات الإقليمية الملحة ويسلطون الضوء على المساهمة الإيجابية لأنشطة الاتحاد من أجل المتوسط في تعزيز التعاون الإقليمي ".الاتحاد من أجل المتوسط ,28 October , 2016. http://ufmsecretariat.org/ar/foreign-affairs-ministers-of-the-55-dialogue-discuss-pressing-regional-challenges-and-highlight-the-positive-contribution-of-ufm-activities-to-the-enhancement-of-regional-cooperation/.

42- **للمزيد أنظر إلى:** "المغرب والاتحاد الأوروبي: مواقف موحدة لمواجهة أزمات المنطقة." Accessed November 29, 2016. http://alarab.co.uk/?id=57916.

43- Said Haddadi, "The EMP and Morocco: Diverging Political Agendas?," Mediterranean Politics 8, no. 2–3 (2003): 77–78.

44- Lipb, p 85

45- **للمزيد أنظر إلى:** "وصفة المغرب في التعاطي مع الربيع العربي Accessed November 29, 2016. http://www.aljazeera.net/home/Getpage/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/83ca451e-391b-4de0-b838-97f1c368cf11.

46- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 165.

47- Darbouche Hakim. "Decoding Algeria's ENP policy: differentiation by other means?." op.cit. pP376.

48- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، تر: سليمان الرياشي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص200-2006.

49- مارك ليونارد، **لماذا سيكون القرن 21 قرنا أوربيا؟**، تر: أحمد عجاج، (أبو ظبي: مؤسسة كلمة، 2009)، ص 175-176.

50- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 161-162.

51- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 16.

52- Schäfer Isabel. op.cit, p337.

53- Lipb, p339.

54- Mohammad Selim, "Towards a viable Euro-Mediterranean Cultural Partnership", A New Euro-Mediterranean Cultural Identity, (London: Frank Cass), 2003, 164–65.

55- Fatih Tayfur, op.cit, p2.

56- **للمزيد أنظر إلى:** تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بروكسل 18 نوفمبر 2015، ص3.

57- Sven Biscop, "The ENP, Security, and Democracy in the Context of the European Security Strategy," in The European Neighbourhood Policy in Perspective (Springer, 2010), p87